

او خمسة ايام كلما دار ذلك اليوم في الشهر وتعين الشهر
الذي يلي نذر ومثله في العيون قال ابو الليث ولا يلزمه
صوم ذلك اليوم ثلاثين سنة واختاره ابو بكر الرازي لرواها
ولو قال على صوم كذا في يوم واحد ولو قال كذا وكذا في يومين
ولو قال كذا في يومين او واحد عشر يوما او اربعة عشر
يوما او في العيون عن ابي يوسف ومحمد فيهما احد عشر يوما
قالوا القياس الفرق وجه التسوية غير واضح وكذا كذا
اياما ثلاثة وحادا بنا اليوم الفرق اكثر من الايام الجمع الا
هذا ولو قال الله على صوم يوم فلان شكرا لله تعالى تطوعا
ونوى يمينا فقدم في رمضان كفو وان لم يذكر التطوع بر
جزية عن رمضان وقيل يقضى ذلك اليوم بخلاف ما لو قال
في شعبان لله على ان اصوم يوم الثلاثين فكان من رمضان
حيث لا شئ عليه ولو قال على عشرين ونصف فهو ثلاثة عشر
قوله ومن اصبح يوم الغر صائما ثم افطر فلا شئ عليه
وعن ابو يوسف ومحمد في النوادر ان عليه القضاء لان الشروع
ملزم على تقدم كالنذر وكالشروع في الصلاة في الاوقات الكروية
والفرق في الحنيفة وهو ظاهر الرواية ان بنفس الشروع في
الصوم يسمى صائما لان الصوم كله ركن واحد وهو المسالك
المشروع حتى يحنث به الحالف على الصوم فيصير بنفس الشروع
فيه مرتكباً للنهي فيجب بطلاله ولا يجب صيانه ووجوب
القضاء يلبي على صحة الشروع بخلاف الشروع في الصلاة
فانه لا يتحقق حتى ياتي بالاركان بان يتم ركعة ولها الو
حلف لا يصلح لا يحنث حتى يقيد بها بالسجدة فيجب صيانه
المؤدى اذ الشروع لم يصادف النهي فكانه يضمنون بالقضاء
وفرقت آخرات الشروع في الصلاة بالتكبير للافتتاح وهي
ليست من الصلاة عندنا

ليست من الصلاة عندنا فحصل الشروع بها والتهى بخلاف
الصوم وفرقت آخرات الصلاة وجوبها بالقول كالنذر بخلاف
الشروع في الصوم فاته بالنية وفرقت آخرات الصلاة لزومها
بالقول والنية وايضا بالصوم بالنية وحدها فكان الاول
اقوى فلا يلزم من ضمان الاقوى ضمان الاضعف وفرقت آخر
ان الصوم لا يمكن فعله الا على وجه الحصة والصلاة يمكن
اذا وها على غير وجه الحصة بان يصير حتى يخرج وقت
الكرهية فوقعها على وجه الاستحباب وكذا لا يكون مرتكباً
للنهي بنفس النذر مع ان النذر ممنوع في رواية ابي يوسف
وعبد الله بن المبارك عن الحنيفة ذكرها في البدع وغيره
وعن الحنيفة لا يلزم الشروع في الصلاة في الاوقات الكروية
ايضا والظاهر سوا الفرق وفي شرح التكملة شرح في صوم يوم
الحر ثم انفس لم يقضه وقال محمد عليه القضاء ولم يذكر
لا ابي يوسف خلافا وفي العيون جعل قوله محمد مع الحنيفة
والخلاف لا ابي يوسف مسئلة يجوزنا لتطوع بالصوم ممن
عليه صوم رمضان وبه قال اهل العلم وعن احمد انه لا
يجوز ممن عليه صوم فرض لحديث ابن لهيعة انه عليه اللام
قال من صام تطوعا وعليه شئ من رمضان لم يقضه
فانه لا يقبل منه حتى يصومه وقاسه على الحنث على اصله
وعنه انه يجوز مع الجمهور وابن لهيعة مكشوفة الحام مسئلة
لا باس بقضاء رمضان في ايام العشر غير يوم العيد وهو
قوله ابن المسيب والشافعي واحدا وسحاق وروى استحبابه
عن عمر رضي الله عنه وروى كراهته عن علي والحسن و
الزهري ورواية عن ابن حنبل وفي المبسوط منع جوان
علي رضي الله عنه قال وروى عنه عليه السلام انه نهى